الوالي معه بانتفاء المقابل وهو يتطلب للجمع بين الكلامين فان من قال يدل على الحدوث اراد به ثبوت مطلقه ومن قال يدل على الثبوت اراد به نفي التجدد والتقضي بقرينة ايراده مقابلا له وهو اخص منه ونفي الاخص لا يستلزم نفي الاعم والظاهر ان المراد بالتجدد هنا المطلق الحدوث فان الفعل لا يعتبر في مفهومه وضعا التجدد والتقضي شيئا فشيئا كالمضارع واما قول الشيخ ومعنى زيد ينطلق انه انطلاقا ذ يحصل منه جزءا فجزءا وهو يزاوله ويزجيه فينبغي ان يحمل على ان المضارع قد يقصد به هذا المعنى كما اسلفناه لا ان جعل ذلك الوضع معتبرا في مفهوم الافعال وضعا مستفيض نظرا الى الماضي والى الافعال التي تقع آناما وتستمر زمانا الا ان يدعي ان استعمال صيغة الفعل في تلك الافعال مجاز كما في غير الحادثة **قوله** اشار الى انه مستثنى من هذا الحكم يعني ان خبر كان شبيه بالمفعول وشبه حيث في نحو الا انه ليس مثل المفعول وشبهه يدل لامر بالعكس فان الفعل هو مسند صورة للمخبر بها الخ هو مسند حقيقة **قوله** وايضا رفع البا ذكر اولا ان الاسم والخبر فيه باب كان مبتدأ وخبر بحسب الحقيقة والمعنى ولعله كان الكلام ونظائرها بمنزلة ظرف فيه وقع قيدا الى الجانب التي هو المسند في الحقيقة فيكون الافعال قيودا للاخبار وثانيا ان هذه الاخبار متصفة بمعاني تلك الافعال والمتبادر الصفات مغايرة لموصوفها فيكون الافعال مغايرة للاخبار ولعل غرضه من ايراد الوجه الثاني مع خفائه واستغنائه عنه لظهور الاول ان يبين معنى ما قيل من كون هذه الافعال تدخل على الجملة الاسمية لا عطاء الخبر حكم معناه وقد يبين بيانه على تفسير ما عرفت هي به حيث قيل الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وزاد على التعريف فيه اتباعا للغير فقال على صفة غير مصدره الا الفعل احترازا عن الافعال التامة فانها وضعت لتقرير الفاعل على صفة هي مصدرها ولا حاجة الى هذه الزيادة لان المتبادر من قوله هذا اللفظ وضع لذلك المعنى ان ذلك المعنى موضوع له لا انه جزؤه والافعال التامة موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها معا والافعال الناقصة موضوعة لتقرير الفاعل على صفة

فتكون

فتكون الصفة خارجة عن مدلولها فالتعريف منطبق عليها دون التامة وقوله اعطى تلك الصفة متصفة بمعاني تلك الافعال مع قوله وهذا معنى قولهم انها لاعطاء الخبر حكم معناها يقتضي ان يكون لفظه حكم مشتركا وجعل الاضافة الى معناها بيانية لا يوجهه وغاية ما يوجه به ان يقال معنى صار مثلا الانتقال وخبره لا يتصف بالانتقال بل بكونه منتقلا اليه وهذا معنى متفرع عن الانتقال فهو حكمه فقد اعطى صار خبره حكم معناه وكذا المعنى كان في قوله كان الله عليما استمرار الفاعل على العلم فيكون الخبر صفة مستمرا عليها فقد اتصف الخبر بحكم المعنى وقوله فان المعنى في هذا المثال حكم الانتقال بانه الحال التي انتقل اليه زيد اي من ماذكرنا لا ما ذكره فقوله انه متصف بالفقيه المتصف بالكون اي الحصول والوجود في الماضي وقوله انه متصف بالمعنى المتصف بالصيرورة اي الحصول فقد اولم يكن في الماضي **قوله** وتحقيق هذا الكلام على هذا الوجه من نفائس المباحث سماه اولا تحقيقا وعده ثانيا من النفائس وكل ذلك وضع منه بما نزّموه اليه ولا كلام انه اذ الكشف منه غطاء وبيانه ان الخبر اذا قيد حكمه بزمان او قيد آخر كان صدقه بتحقق حكمه في ذلك الزمان او مع ذلك القيد وكذبه بعدمه فيه او معه واذا لم يقيد صدقه بتحققه في الجملة وكذبه بمقابله فاذا قلت اضرب زيدا واردت الاستقبال فان تحقق ضربك اياه في وقت من الاوقات المستقبلة كان صادقا والا كاذبا وكذا اذا قلت اضربه يوم الجمعة او قائما فلا بد في صدقه من تحقق ضربك اياه وتحقق ذلك القيد معه فان لم تضربه او ضربته في غير يوم الجمعة او في غير حال القيام كان كاذبا وكذا اذا كان القيد ممتنعا كقولك اضربه في زمان لا يكون ماضيا ولا يكون حالا ولا مستقبلا فان الخبر يكون كاذبا وبالجملة انتفاء القيد سواء كان ممتنعا او غيره يوجب انتفاء المقيد من حيث هو مقيد فيكون الخبر الذي يدل عليه كيف لا وقولك اضربه يوم الجمعة او قائما مشتمل على وقوع الضرب منك عليه وعلى كون ذلك الضرب واقعا يوم الجمعة او مقارنا لحال القيام فلو فرض انتفاء القيام فلا يكون الضرب المقارن له موجودا فينبغي مدلول الخبر فيكون كاذبا سواء وجد

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)